المعنى الاقتصادي "وقائع وأرقام" للحل السلمي للصهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على المنطقة

□ ماذا يعني الحل السلمي للقبول بالاستسلام؟

يكثر الحديث حاليا حول النتائج السياسية التي يمكن ان تترتب من امكانية قيام « حل سلمي » ما بين بعض الدول العربية واسرائيل وعن الهجمة المضادة الامبريالية – الرجعية التي ستراقق وتلحق قيام مثل هذا الحل وما سنفرزه من مواقف على حركة التحرر العربية في المنطقة .

ولكن هناك مستوى آخر كان قد تطلعون من مختلف الاطراف لا يتناولونه تناولا ، وهو المستوى الاقتصادي في الصراع العربي – الاسرائيلي : علاقة الحرب والسلم بالاقتصاد الاسرائيلي، ماهية ونوعية العلاقات الاقتصادية التي تنوي اسرائيل بناءها في حال قيام « السلم » ، استفادة الكيان الصهيوني من مثل هذه العلاقة ودورها في فرض هيمنته الاستعمارية الجديدة على المنطقة بأسرها .

سنحاول فيما يلي معالجة هذه الجوانب بشكل مختصر واستنادا الى المعلومات المتوفرة ، رغم قناعتنا بان « الحل السلمي » بالمعنى الامريكي – الاسرائيلي – اي الاعتراف بالكيان الصهيوني اعترافا تعاقديا ملزما – اجراء بعض التعديلات على حدود ؛ حزيران مع الاحتفاظ ببعض المواقع الهامة من الناحية الاستراتيجية او الاقتصادية كشرم الشيخ وجزء من قطاع غزة ، ومستعمرات الجولان، وجبال الضفة الغربية الموازية للاردن، وربما القدس بشكل او باخر – تجريد المناطق المحتلة في حزيران من السلاح – انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل – الخ.. الخ.. بان تنفيذ « هذا » الحل السلمي ووضعه موضع الواقع القائم ، لا يزال الى الان في مجال التوقعات والاحتمالات ، كما لا يزال الحل السلمي بمفهومه السوفياتي – العربي : (اي الانسحاب الكامل + « حقوق اللاجئين » مقابل « انهاء حالة الحرب» + حرية الملاحة في الممرات الدولية) ايضا بعيد المنال بسبب ميزان القوى الاستراتيجي الحالي الذي لا يزال لصالح اسرائيل .

تقول المدرسة الاقتصادية الاسرائيلية المهيمنة، والممثلة خاصة بدافيد هوروفيتز ، حاكم البنك المركزي ان الاقتصاد الاسرائيلي لم يفرز من عدم وجود العلاقات بين الدول العربية واسرائيل ، بل على العكس ، رغم غياب هذه العلاقات ، استطاع الاقتصاد الاسرائيلي ، خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٤ ان يحقق وتائر نمو تعد من بين اعلى الوتائر في العالم : فخلال هذه الفترة ارتفع الناتج القومي الاجمالي من ١١٤٨ مليون ليرة الى ٤٩٦٥ مليون ليرة اي بنسبة ١١٤٪ (!) سنويا . اما الدخل السنوي للفرد فقد ارتفع من ٩٠٦ ليرات عام ١٩٥٠ الى ٢٠٠١ ليرة عام ١٩٦٤ اي بزيادة ٥٨٨ ٪ سنويا .

وهكذا يكون الناتج القومي في اسرائيل قد ازداد ٤٤٣ اضعاف ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٤ ويكون الدخل السنوي للفرد قد ازداد ضعفين في نفس الفترة .

وتقول هذه المدرسة الاقتصادية انه خلال الفترة نفسها حدثت تغيرات بنيانية بدلت تركيب الاقتصاد الاسرائيلي : فقد كان نمط التصنيع سريعا وارتفع عدد العمال الصناعيين من ١٢٧٠٠٠ سنة ١٩٥٥ الى ٢١٥٠٠٠ سنة ١٩٦٤ ، وازداد نصيبهم من مجمل اليد العاملة الاسرائيلية من ٢١٠٩ ٪ الى ٢٥٠٣ ٪ . وفي نفس الفترة تنوع الانتاج الصناعي وتوجه نحو فروع حديثة ومثمرة ، كالصناعات الكهربائية ، والالكترونية والكيمائية والميكانيكية وغيرها . وقد احرز تقدما هاما في مجالي الانتاجية وتطبيق التكنولوجيا : فقد ازداد انتاج العامل الواحد بنسبة ٨٠٪ ما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٥ . وادت جميع هذه العناصر الى نمو سريع في صادرات اسرائيل من البضائع والخدمات التي ارتفعت من ٤٣ مليون دولار عام ١٩٤٩ الى ٢٢٤ مليون دولار عام ١٩٥٧ والى ٦٤٩ مليون دولار عام ١٩٦٤ .

وقد ذكر اصحاب المدرسة المعنية اساسا عديده لتفسير هذا النمو السريع الذي تم رغم عزلة الاقتصاد الاسرائيلي السامة عن اسواقه ومجاله الطبيعي في الشرق الاوسط (حسب تعبيرهم !) .

وتتلخص مختلف الاسباب التي يسرد ذكرها في العوامل الاساسية التالية .

آ – دور الهجرة المستمرة :

١ – سخاء الاقتصاد لاسرائيلي باعداد كبيرة من العمال المهرة والمدربين ، ومن الاخصائيين والمهنيين والعلماء ذوي الكفاءة الرفيعة ، مما جعل نسبة اليد العاملة المتخصصة واليد العاملة الفنية والعلمية ،الى اليد العاملة الاجمالية ، من اعلى النسب في العالم .

٢ – توسيع السوق الداخلية بصورة مستمرة وسريعة مما شكل حافزا اساسيا لنمو الانتاج الصناعي والزراعي .

ب – دور تدفق الرساميل الخارجية الهائل :

فقد ارتفع حجم الرساميل الاتية من الخارج من ١٦١ مليون دولار في عام ١٩٤٩ الى ٣٥١ مليون دولار في عام ١٩٥٨ والى ٦٢٧ مليون دولار في عام ١٩٦٤ . وخلال فترة ١٩٥٠ – ١٩٦٤ بلغ حجم التوظيفات الاجنبية بما فيها التحويلات النهائية والاستثمارات على المدى المتوسط والطويل ، اكثر من ٦٠٠ مليون دولار (!) .

وممّا يؤكد الدور الجوهري لتدفق هذه الرساميل في دينامية الاقتصاد الاسرائيلي ، ان الادخار الداخلي الاسرائيلي كان وما يزال هزيلا، ولم يكن ليستطيع بأية حالة من الاحوال تغطية الاستثمارات الضرورية لنمو اقتصادي سريع ولاستيعاب المهاجرين . فقد كانت نسبة الادخار الداخلي الاجمالي من الدخل الوطني السنوي تتراوح ما بين ٣ و ٤ ٪ وهي نسبة متدنية جدا اذا قورنت بالنسبة نفسها في البلدان الصناعية (١٥ – ٢٠ ٪) او حتى بمعدل البلدان المتخلفة (٨ – ١٥ ٪) . فلولا التدفق المستمر الذي امنته الحركة الصهيونية وقطاعات من الرأسمالية العالمية لما كان هناك اليوم اقتصاد اسرائيلي صناعي متقدم ، بل لما كان هناك اليوم اسرائيل.

وقد سمح هذا التدفق ايضا بتغطية بعض ضعف اساسيين في الاقتصاد الاسرائيلي :

النقطة الاولى هي ضعف الصناعات التجهيزية والاولية – فقد سمحت الرساميل باستيراد المواد الاولية والالات الصناعية الحديثة من الخارج .

والنقطة الثانية هي عجز هائل في الميزان التجاري بلغ ٥٦٩ مليون دولار في عام ١٩٦٤ ، لكن الرساميل الاجنبية غطت هذا العجز واكثر، فقد بلغ الاحتياطي الاسرائيلي من العملات الصعبة حوالي ٦٠٠ مليون دولار في نهاية ١٩٦٤ !

ولكن منذ عام ١٩٦٥ بدأت تبرز تحولات اساسية وتفرز تناقضات عميقة آذت بالاقتصاد الاسرائيلي الى ازمة اقتصادية واسعة احدثت نوعا من الزلزال العنيف في البنيان الاقتصادي – الاجتماعي الاسرائيلي لم تستطع الطبقة الحاكمة الاسرائيلية ان تستوعب وتتجاوز نتائجه الا بالحاق الهزيمة – الاسرائيلية عام ١٩٦٧ (تماما كما ان الطبقة الحاكمة الامريكية لم تستطع استيعاب نتائج ازمة عام ١٩٢٩ العميقة الا عبر الحرب العالمية الثانية).

فبعد ان كان النمو الناتج القومي الاجمالي ينمو بوتيرة ١١ ٪ في السنوات الماضية ، انخفضت هذه الوتيرة الى ٧ ٪ سنة ١٩٦٥ و ١٠٢ ٪ سنة ١٩٦٦ وكانت التوقعات بالنسبة لسنة ١٩٦٧ اكثر سوءا . وبينما كانت نسبة البطالة في عام ١٩٦٤ ٢٫٣ ٪ من اليد العاملة الاجمالية بلغت هذه السنة ٦٫٦ ٪ عام ١٩٦٦ وكانت ترتفع شهرا بعد شهر . وابتدأ الوضع ينعكس على المستوى الاجتماعي فعمت موجة من الاضرابات انحاء البلاد ، وتكررت المظاهرات التي قام بها حوالي ١٥٠٠٠ عاطل عن العمل واكثريتهم من اليهود الشرقيين ومن العرب . وازدت هذه المظاهرات احيانا طابع العنف . ولولا العدوان الذي كانت تخطط له المؤسسة العسكرية لانقاذ النظام الصهيوني ككل واعادة تماسكه وذلك بانعاش ومساعدة الامبريالية العالمية ، لكان هذا الوضع قد افرز نتائج اكثر خطورة بالنسبة لمستقبل اسرائيل .

ومن اهم الاسباب التي ذكرت لتفسير هذه الازمة الخطيرة :

– هبوط وتائر نمو التوظيفات الاجنبية : فبينما كانت نسبة استراد الرساميل من الدخل الوطني الاجمالي ٢٤٠٣ / في عام ١٩٥٢، هبطت الى ٢٦٠٤/ عام ١٩٥٨ والى ٢٤٠٣/ عام ١٩٦٦ .

– انتهاء التعويضات التي كانت تدفعها الحكومة الالمانية للهود الافراد الساكنين في اسرائيل .

– انخفاض المساعدات المالية الامريكية الحكومية باعتبار ان هذه الاخيرة لم تعد تعتبر اسرائيل كدولة نامية بالمقاييس المتبعة .

– ازدياد حجم المبالغ المخصصة لسداد الديون السابقة ودفع الفوائد المترتبة عنها .

وهكذا سنما بلغ استراد الرساميل الاجنبية ٦٢٩ مليون دولار عام ١٩٦٤ ، هبط الى ٥٠٥ ملايين دولار عام ١٩٦٦ وكان من المتوقع ان يهبط الى ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ . ومهذا التطور الحديد ، كان الاقتصاد الاسرائيلي يشهد تقلص احد العناصر الجوهرية في نموه خلال الخمسة عشر سنة الماضية .

وفي نفس الوقت ، كان هناك عنصر جوهري آخر يتقلص ، الا وهو عنصر الهجرة الذي تراجع قد اتى ذروته في سنة١٩٦٦ ازداد عدد الذين غادروا اسرائيل على عدد الذين اتوا اليها . وقد ادى هذا العامل الى هبوط وتيرة النمو الكمّي السنوي من ٤ ٪ في الفترة الماضية الى ٢٫٥ ٪ في ١٩٦٦ – ١٩٦٥ . وبذلك كان الاقتصاد الاسرائيلي يفقد احد اهم حوافز نموه الماضي.

وقد التقت هذه العناصر الاستراتيجية مع السياسة الحكومية آنذاك والهادفة الى لجم التوسع الاقتصادي للقلب على التضخم المالي الربح ، وعلى نمو العجز في الميزان التجاري، وادى هذا التقاطع الى الازمة العميقة التي ذكرناها .

مدرسة اقتصادية اخرى

وكانت هذه الازمة مناسبة لبروز مدرسة اقتصادية اسرائيلية ثانية ، تركز على مكامن الضعف والخلل في الاقتصاد الاسرائيلي وتطرح شعار « السلم والعلاقات الاقتصادية مع العرب» كاحدى الطرق الضرورية للقلب على تناقضات وازمات الاقتصاد الاسرائيلي . وتمثلت هذه المدرسة بالباحثين الاقتصاديين شاول زادخي وميخائيل شيفر .

والفكرة الاساسية التي ارتكزت عليها هذه المدرسة هي ان هناك تكاملا اقتصاديا ممكنا ما بين اسرائيل والدول العربية يكون لصالح الطرفين (!!) فعلى غرار علاقات الدول الصناعية الغربية بالدول المتخلفة ، فان اسرائيل هي بحاجة لعدة مواد اولية تنتجها الدول العربية المجاورة كالقطن والسكر والحبوب والزيت والفحم والنفط ومواد اخرى . وبالمقابل تستطيع اسرائيل ان تؤمن للعرب انواعا عديدة من المنتوجات الصناعية هم بحاجة اليها .

وهكذا يكون قد تم نوع من تقسيم العمل الرأسمالي ما بين الاقتصاد الاسرائيلي المهيمن والاقتصادات العربية التابعة .

ويتضمن هذا التقسيم الاستعماري للعمل ، برأي المدرسة الاقتصادية المعنية ان يعاد توزيع وسائل الانتاج بين الطرفين بشكل « عقلاني ومنسق» فاسرائيل التي تملك الفائض من الرساميل يمكن ان توظفها في البلدان العربية المجاورة والعسرب الذي يوفر لديهم اليد العاملة الوفيرة والرخيصة يمكن ان يرسلوا جزءا منها لكي تعمل في اسرائيل؛ قد افرز نتائج اكثر خطورة بالنسبة لمستقبل اسرائيل .

وفي اطار هذه الرؤية العامة ، تستنتج المدرسة المعنية ان « السلم » ما بين العرب واسرائيل ، اذا قام ، سوف يفرز النقاط « الايجابية » التالية :

– انتهاء المقاطعة العربية لاسرائيل وفتح الاسواق العربية امام منتوجاتها ،وصول فتح هذا العامل في حد جزء هام من العجز التجاري الاسرائيلي مع نمو صادرات اسرائيل الصناعية للاقطار العربية نموا سريعا .

وهذه الاسواق الجديدة الواسعة سوف تسمح للصناعة الاسرائيلية بتطوير احد فروعها الضعيفة حاليا ، وهي الصناعات الاولية والتجهيزية فرغم توفر الرساميل والتكنولوجيا والعمال المهرة ، لم تستطع اسرائيل تطوير هذه الصناعات الاساسية ، لانها تفتقر الى السوق الاقتصادي الواسع الذي يستطيع استيعاب منتوجات هذه الفروع، وخاصة فيما يتعلق بالصناعات المعدنية والميكانيكية والكيمائية وصناعة وسائط النقل...

ولن يؤمن فتح الاسواق ، تصريف المنتوجات الصناعية الاسرائيلية فقط ، بل سوف يسهل استيراد المواد الاولية الاساسية لاي نمو صناعي، وهي المعادن ومصادر الطاقه من نفط وكهرباء .

وهكذا فان فتح الاسواق العربية امام صناعة اسرائيل ، سوف يسمح بسد هذه الثغرة الاساسية في البنيان الصناعي الاسرائيلي ، لان الصناعات الاولية والنفط هي حجر الزاوية في النمو الاقتصادي الحديث والمتين .

– ومن ناحية اخرى ، فسوف تسمح اعادة العلاقات الاقتصادية بين العرب واسرائيل باشتراك هذه الاخيرة بالنشط بالنمو الاقتصادي للمنطقة ككل ، وذلك باستعمال معلوماتها التقنية وعمالها المهرة وفنييها ورساميلها لاستغلال ثروات الاقطار العربية المنتجه والنفطيه ومنها الصناعات البتروكيمائيه ، ومنها صناعات الالومنيوم (استنادا على بوكسيت تركيا وكهرباء مصر) ومنها الصناعات الكيمائية (استنادا الى حقول المغنيزيوم في البحر الميت والى كهرباء مصر الرخيصة) .

– ومن الناحية الزراعية ، ترى المدرسة الاقتصادية المعنية ان السلم سيسمح لاسرائيل بتوسيع حصصها من المياه الصالحة للري بالتعاون مع « الجيران » وذلك لاستصلاح اراض جديدة وتوسيع القاعدة الزراعية الحالية . (ويرى هؤلاء الكاتبون ان اسرائيل تملك المؤهلات والتسهيلات التي تمكنها من ان تصبح ، في حال قيام سلم ، المصنّع للمنتوجات الزراعية العربية ، فتبني مصانع عصير الفاكهة، وتجفيف اللحوم والخضار، وانتاج « المربات » الخ ...

– واخيرا (ولس آخرا) سوف يسمح السلم لاسرائيل بان تستعيد دور المركز التجاري والمالي والمصرفي الاساسي للبضائع وللسواح التي كانت تقصد فلسطين ما قبل ١٩٤٨ . وسوف يرتكز هذا النشاط على خطوط حديدية جديدة وطرق دولية واسعة تربط ما بين تركيا ومصر عبر سوريا ولبنان واسرائيل . وسوف تتنعش ايضا مرافئ حيفا واسدود وسوف تعمل مصفاة حيفا والمرافئ بكامل طاقتها وتتوسع في المستقبل .

– وتذكر المدرسة المعنية عنصرا من نوع آخر لكنه لا يقل اهمية عن العناصر الاخرى الا وهو عبء النفقات العسكرية على الاقتصاد ككل .

ففي سنة ١٩٦٣ مثلا كانت ميزانية الدفاع زائد الخسائر المترتبة عن غياب العلاقات الاقتصادية تقدر بـ ١٥٤ مليون دولار ، اي حوالي ٧ ٪ من الناتج القومي الاجمالي واذا اضفنا بعض العناصر الاقتصادية الاخرى الناتجة عن النزاع ، يصل الى نسبة ٩ / من الناتج القومي الذي هدرا بسبب النزاع . ولو وظفت هذه المبالغ في القطاعات الاقتصادية المنتجه لكانت ادت الى نمو الدخل السنوي للفرد ٩٠٥ / بدلا من ٦١٩ ٪ ولكانت اسرائيل، حسب قول اصحاب المدرسة المعنية قد غطت جزءا اكبر من نوظيفاتها عن طريق الادخار الداخلي وخفت نسبة اعتمادها على الرساميل الاجنبية .

الوضع الاقتصادي بعد حزيران

ولكن: لقد حسب الطبقة الحاكمة الاسرائيلية الجيل الذي كان دائما في اوساط الباحثين الاقتصاديين في سنوات ٦٥ – ٦٦ – ٦٧ حول الاقتصاد الاسرائيلي ينمو بهذه السرعة (وهذا طبعا من غير المرجح) فان الناتج القومي الاسرائيلي سوف يعادل الناتج القومي المصري عام ١٩٧٣ ، رغم ان سكان مصر هم ١٥ ضعف سكان اسرائيل !!

وقد كان القطاع الصناعي هو المستفيد الاساسي من هذه « الطفرة» اذ ان الانتاج الصناعي ازداد بنسبة ٢٩٪ (!) في عام ١٩٦٨ و ١٦/ في عام ١٩٦٩ خاصة بسبب نمو الصناعات الحربية و المرتبطة بحاجات استيعاب المهاجرين .

ولكن ، بعد ثلاث سنوات من حرب حزيران عادت تناقضات الاقتصاد الاسرائيلي لكي تبرز من جديد . وقد كان احد اهم عناصر بروز هذه التناقضات عبء المجابهة العسكرية مع العرب، وخاصة على قناة السويس قبل وقف اطلاق النار.

– والظاهرة الاساسية هنا هي نمو ميزانية الدفاع التي ارتفعت من ٢٢٠ مليون دولار سنة ١٩٦٣ الى ١١٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠ ، اي من ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي الى ٢٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي سنة ١٩٧٠ . ومن المقرر ان تصل هذه النسبة الى ٣٠ / عام ١٩٧٠ . وهي اعلى نسبة في العالم !

ومنذ عدة اعوام فقط اقر البرلمان الاسرائيلي ميزانية ملحقة تبلغ ٣٧٠ مليون دولار لكي تزاد على ميزانية الدفاع الاصلية لعام ١٩٧٠ (!!)

وقد استهلكت نفقات الدفاع ٧٢/ من جميع الضرائب التي يدفعها الاسرائيليون و ٤٠ / من مجمل ميزانية الدولة لعام ١٩٧٠ .

– ومن ناحية اخرى ادى النشاط الاقتصادي خلال السنتين الماضيتين الى تشجيع الاستهلاك الخاص الذي توسع بسرعة لا تتناسب وسرعة النمو الاقتصادي العام ، والى ارتفاع كبير في استيراد البضائع الرأسمالية والتجهيزات الضرورية لنمو الصناعة السريع .

وقد ارتفع من جراء ذلك العجز في الميزان التجاري من حوالي ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٧ الى حوالي ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ ومن المنتظر ان يبلغ ١٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠(!!).

وبالطبع ادى هذا العجز الى ازمة مدفوعات حادة وخطرة ، فبينما كان البنك المركزي الاسرائيلي يعتبر ان الحد الادنى الضروري لامن اسرائيل من احتياطي العملات الصعبة هو بحدود ٥٠٠ مليون دولار سنويا ، انخفض هذا الاحتياطي الى ٣٢٨ مليون دولار عام ١٩٦٩ ، اي بخسارة ٢٨١ مليون بالنسبة لعام ١٩٦٨ . ومنذ نهاية ١٩٦٩ ، نفذ اسرائيل من احتياطيها مليون دولار يوميا (!!)

وفي نفس الوقت تزداد عبء الديون العامة . فقد ارتفعت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ ، وبلغ مجموع الديون العامة للدولة على المدى المتوسط والطويل ٢٢٠٠ مليون دولار . ومن الطبيعي ان اسرائيل تخصص كل سنة مبلغا اكبر لدفع الفوائد واعادة قسم من الديون، وفي ميزانية ١٩٧٠ ، يبلغ المخصص لهذا الغرض ٥٥٠ مليون دولار .

واما هم هذه الازمة المتفاقمة لا يمكن للحكومة الاسرائيلية ان تعتمد فقط او بصورة رئيسية على مزيد من بيع السندات ومزيد من التبرعات اليهودية ومزيد من المساعدات الامريكية، وحتى المزيد من القروض التي تساهم بكثير من الديون المريبة على الدولة .

وفي الاشهر التي سبقت وقف اطلاق النار كان الباحثون الاقتصاديون يتأففون بقلق الحلول الممكنة ضمن حالة الجابهة الراهنة ومتطلبات الدفاع . وكان الباحثون يرون انه لا مهرب من رفع الضرائب (هذه الضرائب التي تشكل، في وضعها الحالي اعلى مستوى من الضرائب في العالم) وعلى المدى المتوسط لا مهرب من تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية للمرة الثانية منذ حرب حزيران .

وفي دراسة اعدتها (شهر نيسان ١٩٧٠) ، مجمل العجز في المدفوعات الاقتصادي العالمي » ان سوف تصل الى حوالي ٦٠٠٠ مليون دولار، اي اكثر بكثير من التوقعات السابقة .

ويرى الهيئة ان الرساميل التي ستدخل اسرائيل في نفس الفترة سواء بشكل مساعدات او قروض او توظيفات لن تغطي سوى ٤٠٠٠ مليون دولار . فيبقى ٢٠٠٠ مليون دولار من العجز الصافي !

الغريب ، ان المنفذ الوحيد للخروج من الازمة هو تخفيض وتيرة النمو الاقتصادي حتى ولو ادى ذلك الى ركود في مختلف القطاعات والى تصاعد البطالة !! ويدعو بعض الاقتصاديين الى تجميد الاجور وتخفيض النفقات الحكومية ايضا امكن ذلك .

وفي شهر حزيران عاد بعض الاقتصاديين وافترحوا تخفيض الليرة الاسرائيلية من ٣٫٥ لكل دولار الى ٥ لكل دولار ، واتخاذ اجراءات مالية وضريبية حازمة وسريعة والا فان الازمة لا سد عملية تفريغ البضائع الفادمة من اوروبا ، في مرفأ اسدود على المتوسط ، ثم يتم نقلها بواسطة سيارات النقل الى مرفأ ايلات ، على البحر الاحمر ، حيث يصعد تحميلها على البواخر لشحنها .

□ اعلن بنحاس سابير وزير المالية الاسرائيلية، امام لجنة التخطيط في الوكالة اليهودية، ان « الصندوق القومي اليهودي » وجمعية «كارين هايسود » التي تعمل في ٥٤ بلدا الى جانب اسرائيل ، انهما ستحاولان جمع رقم قياسي من التبرعات لاسرائيل يجب ان تصل الى ٦٠٠ مليون دولار في العام القادم . هذا ، الى جانب ٥٠٠ مليون دولار اخرى قيمة سندات حكومية (اسرائيلية) يتوقع ان تباع في الخارج خلال فترة الـ ١٦ شهر القادمة .

اسرائيليات موجزة

□ افتتح في هذا الشهر اول مصرف اميركي في اسرائيل. والمصرف هو فرع لمصرف «التبادل الوطني في شيكاغو » . وقد اعلن رئيس المصرف صاموئيل ساكس في مؤتمر صحفي عقده هذا الاسبوع ، ان المصارف الاخرى قد تجتذبها انشاء فروع لها في اسرائيل بسبب «مصالحها الاخرى». وكان واضحا ان ساكس كان يقصد مصالح هذه المصارف في الدول العربية حيث يمكن ان تتعرض لخطر المقاطعة العربية .

□ ذكرت صحيفة « فرانكفورتر الغماينة تسايتونغ » الالمانية الغربية ، ان حبوب افريقيا هي اهم شريك تجاري لاسرائيل في القارة الافريقية . وقالت ان الصادرات الاسرائيلية لحبوب افريقيا في عام ١٩٦٩ ، بلغت نقمة ٩٫٤ مليون دولار ، كما بلغت واردات اسرائيل من الدولة العنصرية نقمة ٧ ملايين دولار.

وذكرت الصحيفة ايضا ان الشركة الاسرائيلية «حرسون ناحلو» قد اسست شركة جديدة في جوهانسبرغ في جنوب افريقيا ، مع الشركة الجنوب افريقية « هندلر اند هندلر » لتحاسم شركة « ناحلي – هندلر » ، وستقوم الشركة في اول الامر بناء الافران لاغراض صناعية .

□ اكدت الانباء من الفدس المحتلة ان القرض من زيارة وزير المواصلات الاسرائيلي الى اليابان، هو ان الحكومة الاسرائيلية قد قررت العودة الى مشروع انشاء الخط البري بالسكك الحديدي في بئر السبع الى مرفأ ايلات.

وقالت هذه الانباء ان وزير المواصلات الاسرائيلي حاول اثناء زيارته اثارة اهتمام المستثمرين اليابانيين في مشروع مد الشبكة الحديدية الى ايلات ، على اساس ان اسرائيل غير قادرة في المرحلة الحالية ، على توفير الاموال اللازمة لتمويل المشروع . وكانت الحكومة الاسرائيلية تدرس في الفترة الاخيرة هذا المشروع الذي تأمل ان يجعل من اسرائيل جسرا بريا لشحن البضاعة من اوروبا الى شرقي افريقيا والشرق الاقصى وبالعكس ، وذلك « كبديل متواضع » لقناة السويس المقفلة منذ عام ١٩٦٧ .

وتتوقع الحكومة الاسرائيلية من ناحية اخرى، ان يخفض تحقيق هذا المشروع ، نفقات شحن البضاعة الثقيلة بنسبة كبيرة ، اذ تتم حاليا عملية تفريغ البضاعة القادمة من اوروبا ، في مرفأ اسدود على المتوسط ، ثم يتم نقلها بواسطة سيارات النقل الى مرفأ ايلات ، على البحر الاحمر ، حيث يصعد تحميلها على البواخر لشحنها .

□ اعلنت الحكومة الكندية في ٢٣ تموز الماضي ، تقديم قرض لاسرائيل لتمكينها من شراء المعدات اللازمة لمحطة الطاقة الكهربائية الحرارية ، وذلك من كندا . والقرض سيمول بقيمة ١٠ ملايين دولار ، شراء وحسدين من المحركات الخارية ، ومعدات اخرى . وتجري الشركة الكهربائية الاسرائيلية مفاوضات لشراء مواد ومعدات وخدمات من شركات اخرى ، لمحطة طاقة في اسدود ، على بعد ٢٥ ميل جنوب حيفا والجدير بالذكر ان هذه الشركات هي فروع كندية لشركات اجنبية ، ومنها شركة « اناكوندا اميركان براس » في تورنتو ، وشركة «انفرسول راند » الكندية .

□ تقوم اسرائيل بتوسيع اسطولها التجاري البحري على اساس ان يصل حجم حمولته في عام ١٩٧٢ ، ٢ ملايين طن . وقد اقرت شركة «زيم» ، الاولى بين ٣ شركات اسرائيلية ، اذ تشكل ٧٠ ٪ من الاسطول ككل ، اقرت خطة عشر سنوات لتطوير الاسطول ، ستكلف ٣٠٠ مليون دولار ، بعد ان ضمنت عقود عمل طويلة الاجل .